

CD/PV.580
31 January 1991
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين
بعد الخمسة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي: السيد و. راسبوترام (سري لانكا)

الرئيسي: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٨٠ لمؤتمر نزع السلاح . يوجد على قائمة المتحدثين التي لدي اليوم اسم ممثل السويد الذي سيتحدث بوصفه رئيساً للجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ليعرض تقرير اللجنة عن أعمالها خلال فترة ما بين الدورتين ، علاوة على اسمي ممثلي هولندا وكندا . وما أن نصل إلى نهاية قائمة المتحدثين ، سأعلق الجلسة العامة وأعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر للنظر في الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعماله . وسنستأنف فيما بعد الجلسة العامة لمواصلة بحث هذا الموضوع .

والآن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية، السفير هيلتنيوس من السويد ، الذي سيقدم تقرير اللجنة المختصة الوارد في الوثيقة CD/1046 .

السيد هيلتنيوس (السويد): يشرفني أن أقدم اليوم تقرير اللجنة المختصة بالمخمة للأسلحة الكيميائية (CD/1046) .

وكما تذكرون ، قرر المؤتمر في آخر جلسة للجزء الصفي من دورته بأنه ينبغي للجنة المختصة أن تعقد مشاورات مفتوحة العضوية في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . تليها دورة محدودة المدة خلال الفترة من ٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

ونتيجة لتلك الأعمال التي جرت ما بين الدورتين ، فإن التقرير السابق السني قدم إلى المؤتمر في آب/أغسطس من العام الماضي (الوارد في الوثيقة CD/1033) قد عدل تعديلا كبيرا . فقد صيغت ورائق عديدة جديدة ، ونقلت أجزاء من النص السابق من التذييل الثاني إلى التذييل الأول ، وهكذا فإنها تشكل الآن جزءا مما يسمى "النص المتحدد" . وفصلا عن ذلك ، فإن ذلك الجزء من "النص المتحدد" الذي يتضمن مواد الاتفاقية قد حرر بشكل يجعله أكثر ترابطا وقابلية للقراءة .

ولقد عولجت في عام ١٩٩٠ القضايا السياسية التي تدخل في صياغة الاتفاقية المقبلة إلى حد أكبر كثيرا من ذي قبل . وقد تم ذلك بعدة طرق . وقد بذلت أشمل الجهود في المشاورات المفتوحة العضوية بشأن الأمن غير المنقوص والانضمام العالمي . ولا يمكن تناول اتفاقية بهذا الحجم على أساس تجزيئي فحسب . ومن الضروري كذلك القاء نظرة شاملة على السياق السياسي وعلى العلاقة المتبادلة القائمة فيما بين الأجزاء المكونة للاتفاقية . وقد اتضح من المشاورات أنه يجب أن تكون الاتفاقية فعالة وغير تمييزية لكيما تكون جذابة بشكل كاف . ويجب أن يعتبر الانضمام إلى الاتفاقية ميزة وبالمثل ، يجب أن يكون البقاء خارجها أمراً غير جذاب . واعتقد أن المشاورات المفتوحة العضوية بشأن هذه الأمور قد زادت من تفهم القضايا ذات الصلة ، وبذلك

فإنها مهتد الطريق من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها . كما أنها فتحت باب المناقشة حول ما يمكن عمله في هذه المرحلة للتشجيع على الانضمام إلى الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن بواسطة اعلانات النوايا ، والمبادرات الإقليمية ، إلى آخره .

ويرد الملخص الذي أعدته للمناقشات المفتوحة العضوية عن الأمن غير المنقوص والانضمام العالمي في التذييل الثاني من تقرير اللجنة . وفي هذا السياق ، الأخطار بارتياح خاص زيادة عدد الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي تشارك في المفاوضات . وهذا يبشر بالخير فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية مستقبلا . والمبادرات الإقليمية المفضلع بها والمزمعة تشكل أمثلة أخرى للمساهمة البناءة في هذه المساعي .

كما عملنا بنشاط كبير في هذه السنة المنصرمة في قضايا التحقق . فغلا عن النظر في هذه القضايا بنشاط في أحد الأفرقة العاملة ، والذي أسفر عن بعض النتائج الملمومة الهامة والتي سأعود إليها بعد دقيقة ، فقد بذل جهد ناتج عن تصميم على معالجة مشكلة التحقق بالتحدي ، أو - حسبما أفضل تسميتها - التحقق بناء على طلب . وقد قدمت مشروعا للمادة التاسعة لقيّ ترحيباً من عدد كبير من الوفود ونوقش بشكل واسع ومكثف . بيد أنه ثبت أن من غير الممكن التوصل إلى اتفاق حول هذه المادة . وبالطبع فإن تسوية هذه المشكلة السياسية الطويلة العهد المتملة بركن أساسي في الاتفاقية كان سيكون انجازا كبيرا ، ولكن في رأيي أنه ليس هناك ما يدعو إلى فقدان الهمة إلى حد بالغ من جراء هذه الحالة . والمشاكل المتبقية معروفة ومفهومة من قبل جميع الوفود بشكل أفضل حاليا . وهذه مرحلة يجب علينا أن نمر بها لكي ننجز الاتفاقية .

ومن المثير للاهتمام في هذا الصدد أن نلاحظ الجهود المبذولة بشأن عمليات التفتيش الاختباري بناء على طلب ولذلك لتوضيح المشكلات التي تواجه والبحث عن حلول لها . وستكون اللجنة ، في واقع الأمر ، في وضع أفضل من ذي قبل لحسم هذه القضية عندما يعاود النظر فيها .

ويبدو أن المشاورات المفتوحة العضوية بشأن المجلس التنفيذي قد أكدت بمفحة عامة سلامة ما يوجد من أحكام في التذييل الأول ، في حين يبدو أن قضيتي تشكيل المجلس وإجراءات اتخاذ القرارات ليستا جاهزتين للحل بعد .

وإلى جانب المعالجة الكاملة للقضايا السياسية الجوهرية الرئيسية التي أجملتها للتو ، فقد تحقق تقدم كبير بشأن عدة قضايا يرد وصف لها حاليا في "النسي المتجدد" الجديد . ولا يجب لخيبة الأمل بشأن عدم الاتفاق على قضايا رئيسية قليلة أن

تحجب الانجازات الكبيرة والملموسة التي تحققت في الافرة العاملة الثلاث وتلك التي حققتها "اصدقاء الرئاسة" .

فقد تلقينا من "الفريق العامل ألف" نصا جديدا ونهائيا عن عمليات التحقيق في ادعاء استخدام الاسلحة الكيميائية ، وتم التنسيق بينه وبين الإجراءات المتاحة للأمين العام للأمم المتحدة ، وأدرج حاليا في البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تم القيام بعمل متطلب جهداً في الفريق العامل ألف أسفر عن أحكام سهلة القراءة بشأن التحقق ، أهم ما في الأمر هو أنها قابلة للتنفيذ ، وهي ترد في مرفقي المادتين الرابعة والخامسة . فضلا عن ذلك ، فقد تم تنسيق هذه الأحكام وأحكام مماثلة ترد في مرفقات المادة السادسة مع الأحكام الواردة في البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش . وأود أن أشكر السيد ساهبان لما قدمه من مساهمات في تحقيق هذه النتائج الهامة .

واستطاع الفريق العامل بآء أن يضمن في "النص المتجدد" نظاما كاملا لتدمير الاسلحة الكيميائية وكذلك لتدمير مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية . وأود أن أشير إلى أن ممثلي جميع المجموعات كانوا يعتبرون هذا الأمر قبل دورة ١٩٩٠ إحدى العقبات المعلقة الرئيسية . وقد تم التغلب عليها الآن ، وإنني لأشكر بوجه خاص السيد ميربورغ على قدرته الابداعية وعلى جودة العمل المنجز ، كما استطاع الفريق العامل بآء أن يزيد تفاصيل الجداول الواردة في المرفق الخاص بالمواد الكيميائية وأن يستكمل الطرائق الخاصة بتعديل الجداول والمبادئ التوجيهية . وعلاوة على ذلك ، تحقق تقديم كبير بشأن قضية العتبات . وقد أدرجت أيضا في التذييل الثاني مواد هامة للغاية عن التركيزات المنخفضة وعن "الاستعمال المقيد" للمواد الكيميائية المدرجة .

وفد تقدم الفريق العامل جيم كثيرا في بحث قضايا كان معظمنا يعتبرها مشاكل معلقة رئيسية . ونحن مدينون على وجه الخصوص للدكتور كروتسن لدأبه وحماسه . ورغم أن حلولاً لقضايا التعديلات وتسوية المنازعات والتدابير الرامية إلى تصحيح وضع ما وضمان الامتثال ، بما في ذلك الجزاءات المدرجة حاليا في التذييل الاول لم توضع بعد في صورتها النهائية ، فإن كلا منها يشكل تقدماً كبيراً ، ليس فقط من الناحية التقنية وإنما من الناحية السياسية أيضا . وأخيرا ، تشكل المادة المتعلقة "بالجوانب المالية للمنظمة" ، والواردة حاليا في التذييل الثاني ، أساسا قيما جديداً لمواصلة العمل المتعلق بقضية هي موضع اهتمام بمفة رئيسية .

استمرت المشاورات المفتوحة العضوية بشأن المادة العاشرة "المساعدة والوقاية من الاسلحة الكيميائية" خلال فترة ما بين الدورتين . وقد تحقق مزيد من التقدم في هذا الصدد ، وفي رأبي أن الاتفاق بشأن هذه المادة الهامة أصبح في

المتناول . وقد أصدرت ورقة من الرئيس (CD/CW/WP.324) كأساس لمواصلة العمل . وإنني ممتن للغاية بالفعل للسفير غارسيا موريتان من الأرجنتين ولناثبه السيد بارينسي ، للعمل البناء والمبشر بالخير للغاية الذي تم الاضطلاع به بشأن هذه القضية .

وفي رأيي أن المادة الحادية عشرة جزء هام آخر من الاتفاقية . وقد أجريّت مشاورات خاصة حول هذه المادة أثناء السنة بأكملها ، كما عقدت أيضا أثناء الفترة الأولى ما بين الدورتين مشاورات مفتوحة العضوية حول هذا الأمر . ولا يوجد بعد أي اتفاق بهذا الشأن ، إلا أن عدد الوفود التي لديها تحفظات بشأن ادراج مشروع النص المتعلق بالمادة في التذييل الأول قد تناقص كثيرا .

وأصبحت مشكلة الأسلحة الكيميائية القديمة أفضل تحليلا الآن من ذي قبل ، غير أن حلها لا يزال يمتنع علينا . ولدي انطباع بأن إقامة مزيد من الاتصالات على أساس شئائي بين بعض البلدان التي لديها اهتمام بهذا الشأن بوجه خاص سيكون ضروريا قبل أن يصبح بالإمكان العثور على حل ملائم ومقبول بصفة عامة في السياق المتعدد الأطراف . وإنني لممتن للسفير موريل لما بذله من جهود وقدمه من مساهمات كصديق للرئاسة فسي هذا الميدان الصعب . وتتضح نتيجة العمل الذي تم بهذا الشأن في التذييل الثاني .

ويسعدني أن أبلغكم أن مشكلة الولاية وتحديد الأسلحة قد أصبحت هذا العام أقرب للحل . وقد أدرج في التذييل الأول نص جديد عن "التعهدات العامة" في المادة السابعة . ولا تزال توجد اشارات قليلة إلى هذا المفهوم في "النص المتجدد" ، غير أنني على اقتناع بأنه يمكن معالجتها بدون صعوبة بالغة بعد أن اتفق الآن على التعهدات العامة . ويرجع ذلك إلى العمل الفعال الذي قام به السفير ريس والسيد موريس من استراليا اللذان أجريا مشاورات عن هذه القضية بالنيابة عني . وأود أن أعرب عن شكري الحار لمساعيها الناجحة .

وعلى الرغم من أنه قد ركز تركيزاً كبيراً على الجهود التي بذلت هذا العام لمعالجة القضايا السياسية ، فإن هذا لا يعني أن المسائل التقنية قد أهملت . وقد سبق لي أن قدمت تقريراً عن العمل الذي قام به الفريق العامل بآء والنتائج الهامة التي أنجزها . وبالإضافة إلى ذلك ، عولجت مشاكل تقنية عديدة في الفريق التقني المعني بالأجهزة برئاسة الدكتورة راوتيو القديرة ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لشكرها مرة ثانية على مساهماتها الهامة في أعمال هذه السنة .

لقد قام عدة مفاوضين وخبراء بوضع مشروع الاتفاقية بدقة شديدة على مدى عدة سنوات . وقد أصبح المشروع تدريجيا صعب القراءة إلى حد ما بسبب تناقضات فسي التسميات والترقيم واستخدام النقط والفواصل ، إلى آخره . ولذلك رثي أنه يتعيّن

إعداد النص الحالي للنشر . وشرع فريق مفتوح العضوية بقيادة د. سانتيسون من وفد بلادي في هذا العمل أثناء فترة ما بين الدورتين ، وقد تم الآن إعداد جزء "النص المتجدد" الذي يحتوي مواد الاتفاقية للنشر . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد عمت في ورقة عمل CD/CW/WP.323 المبادئ التوجيهية الخاصة بأعمال الإعداد للنشر المستقبلية وكذلك قائمة ببعض القضايا المتعلقة الخاصة بالإعداد للنشر .

وحيث أن تنفيذ الاتفاقية المستقبلية سيتوقف أيضا على التعاون مع المناعة الكيميائية ، فإن الاتصالات بممثلي الصناعة لها أهمية خاصة . وقد وفرت اجتماعات اللجنة المختصة مع ممثلي الصناعة إطارا لمناقشات متعمقة لبعض القضايا الموضوعية المتعلقة بالتحقق والنواحي التقنية . ويبدو أن الدبلوماسيين ورجال الصناعة قد اكتسبوا فهما أفضل لمدرجات واهتمامات كل منهم مما كان عليه الحال في السنوات السابقة .

وليس من الممكن إجراء مفاوضات لها هذا الطابع المعقد بدون دعم من أمانة مختمة وذات كفاءة . واللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية محظوظة بما فيه الكفاية لأن هذا الدعم يتوفر لها . وإنني مدين بوجه خاص للسيد بن اسماعيل أمين اللجنة منذ عهد طويل والذي يصعب أن نوفيّه حقه في تقدير مساهماته في عملنا في السنة الأخيرة وعلى مدى عدة سنوات سابقة . ولقد قام بمساعدته ببراعة كل من الأنسة ماركايو والأنسة داربي والسيدة رو ، وأود أن أوجه لهنّ جميعا شكري الحار أيضا . وقد ساهم أعضاء آخرون في الأمانة كذلك بطريقة هامة . وإنني أفكر بشكل خاص في المترجمين الشفهييين والتحريرييين . إنني ممتن لهم جميعا لما قاموا به من عمل ولتفهمهم وتعاونهم في مسعانا المشترك .

لقد عمل وفدي بكدّ حقا للمساهمة في الجهود التي تدخل في نطاق رئاسة من هذا النوع . فلديّ كثير من المعاونين الكفاء الذين أعدوا الأساس لمعظم المواد التي قدمتها إلى اللجنة - السيد مولاندر و د. سانتيسون و د. لاو والسيد غيسرو و د. ران والسيد غرينشتاد . كما أعرب عن امتناني أيضا للسكرتيرات العاملات في بعثة بلادي واللاتي تحملن عبء انتاج تلك المواد .

لقد أشرت في مستهل كلمتي إلى الإطار السياسي لهذه المفاوضات . واسمحوا لي بأن أختتمها بالعودة إلى هذا الجانب . فبوسعنا أن نفعل الكثير داخل هذا المؤتمر كيما نأخذ الجوانب السياسية في الحسبان عند صياغة الاتفاقية بطريقة تجعلها جذابة بما يكفي لتحقيق الانضمام إليها على نطاق واسع ، قد يكون حتى عالميا . ولكن دعونا لا نغفل ، في بحثنا عن حلول مثالية حسنة الإعداد ، أثر الأحداث الأخيرة . فالحرب في الخليج تذكرنا بأن مشكلة الحرب الكيميائية هي امكانية رهيبه ، وأنه يجب الآن أن

تبذل كل الجهود للوصول بعملنا إلى نهاية سريعة . لقد أصبح ذلك أكثر أهمية وإلحاحاً من أي وقت مضى .

وانني لآتمنى لرئيس اللجنة المقبل ، السفير سيرغي باتسانوف ، كل النجاح ؛ فليده ما يلزم من الكفاءة والرؤية والعزم للمهمة ذات المسؤولية المتمثلة في توجيه تلك المفاوضات .

الرئيسي: أشكر رئيس اللجنة المخضمة للأسلحة الكيميائية على عرضه ، وكذلك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وبالنيابة عن المؤتمر ، أشكر السفير هيلتنيوس على الطريقة الفعالة والماهرة جدا التي أدى بها مهامه كرئيس للجنة المخضمة .

وكما أوضحت في جلستنا العامة السابقة ، سيعتمد المؤتمر التقرير الوارد في الوثيقة CD/1046 في جلسته العامة القادمة التي ستعقد يوم الخميس الموافق ٧ شباط/فبراير .

والآن أعطي الكلمة لممثل هولندا ، السفير فاغنماكيرز .

السيد فاغنماكيرز (هولندا): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنيكم بالنيابة عن وفدي على توليكم هذا المنصب الرفيع الذي هو رئيس مؤتمر نزع السلاح . ونحن على ثقة من أن أنشطة مؤتمر نزع السلاح هذا العام ستجري بيسر وفعالية تحت قيادتكم المتممة بالكفاءة والنشاط . ودعوني أؤكد لكم أن الوفد الهولندي سيبدل ما بوسعة من جهود لمساعدتكم على جعل اشرافكم الحالي فعالاً وحفاظاً .

وتتجه معظم أفكارنا اليوم صوب الحرب في الخليج ، ونحن على حق في ذلك . وتشارك هولندا بنشاط في مهمة كفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وكما نعلمه جميعاً ، يلوح في تلك الحرب بعد مأساوي . وإنني لأشير إلى التهديدات المستترة والعلنية التي استمعنا إليها باستخدام الأسلحة الكيميائية في هذا النزاع . ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هذه التهديدات لا يمكن إلا أن تفرض علينا انجاز أهم هدف على جدول أعمالنا وهي: اتفاقية فعالة لحظر جميع الأسلحة الكيميائية نهائياً ؛ اتفاقية جديدة بشقتنا تكفل أن تجتث بلايا الحرب الكيميائية فعلاً من كل منطقة في العالم ؛ اتفاقية نكون واثقين من أنها ستنفذ بدقة ويمثل لها في كل مكان ، ولن يعتبرها البعض مجرد قطعة أخرى من الورق المهمل لا يلقي إليها بال . وإن إحدى الأدوات التي من المفروض أن توجد الثقة في التنفيذ التام للاتفاقية هي نظام لبدء عمليات تفتيش دولية بناء على الطلب في أي وقت وأي مكان ، يستند إلى إجراءات فعالة لتحديد

الانتهاكات الجسيمة . ولن يردع المنتهكين المحتملين سوى نظام من هذا القبيل . ولقد أعدنا بالفعل بعض الإجراءات لعمليات التفتيش تلك . ويجب علينا أن نختبرها عمليا . ويجب أن نحسنها ونستكملها .

وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أقدم لكم اليوم بالنيابة عن كل من كندا وهولندا تقريرا عن تفتيش اختباري بالتحدي للأسلحة الكيميائية اشتركت كندا وهولندا في إجراءات لمرفق عسكري . ويجري تميم هذا التقرير بوصفه الوثيقة CD/1052 ، ويحمل أيضا الرقم CD/CW/WP.327 .

وكان التفتيش الذي جرى من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في مطار عسكري عامل يضم قوات برية متمركزة ، أول تفتيش اختباري ثنائي في ميدان الأسلحة الكيميائية بالنسبة لكل من البلدين المشتركين . ويجوز لي أن أبدي ملاحظة هي أن هولندا قد اشتركت في عدد من عمليات التفتيش الاختباري الثنائية في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية . ففي السنة الماضية ، أُجري تدريبان للتفتيش المشترك مع هولندا لتوفير تجربة عملية من أجل مفاوضات معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي وقعت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأُجري تفتيش اختباري مشترك بين كندا وهولندا هذا الأسبوع في هولندا كجهد تدريبي آخر من أجل تنفيذ هذه المعاهدة . وقد دعي في هذه المناسبة مراقبون من شركائنا في الاتحاد الأوروبي الغربي للمشاركة في ذلك .

وأعود الآن إلى عملية التفتيش الاختباري للأسلحة الكيميائية المشتركة بين كندا وهولندا . واستنادا إلى خبرة عمليات التفتيش الاختباري الوطنية السابقة عهدا ، كانت أهداف هذا التفتيش هي أولا ، مواصلة اختبار إجراءات التفتيش المنصوص عليها في "النص المتجدد" ، وثانيا ، التيقن من أنه يمكن التدليل على الامتثال لاتفاقية للأسلحة الكيميائية دون افشاء معلومات حساسة ، وأخيرا ، الاستمرار في تدريب المشتركين على تنظيم مثل هذا التفتيش وتنفيذه ومرافقته .

وأظهر التفتيش الذي قام به مفتشون هولنديون وكذلك مفتشون كنديون فائدة إجراء تدريبات متعددة الجنسيات . كما أظهر أنه يمكن استخلاص نتائج يعول عليها في ظروف دخول مرفق عسكري ميداني على نحو منتظم . وعلاوة على ذلك ، أسفر التدريب عن عدد من الاستنتاجات المفيدة بشأن المشاكل التي لا تزال قيد المناقشة في مؤتمر نزع السلاح ، وأبرز بعض المجالات التي لا تزال في حاجة إلى أن تعالج في مفاوضاتنا ، وربما في البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش والوارد في مشروع الاتفاقية . وترد هذه الاستنتاجات والتوصيات في التقرير .

وفيما يتعلق بالاشعار بموقع التفتيش ووصول فريق التفتيش ، اختارت كندا وهولندا الإجراء الذي يقضي بقيام الدولة الطالبة بالاشعار بالموقع بعد وصول فريق التفتيش إلى نقطة الدخول وليس في نفس وقت الاشعار بطلب التفتيش الموجه إلى الدولة موضع التفتيش . ومن الناحية الواقعية ، كان ذلك سيؤدي إلى زيادة عنصر المفاجأة ، بيد أنه خلص إلى أن "النص المتجدد" يدع مجالا لكثير من الالتباسات بشأن الإجراءات الدقيقة التي ينبغي اتباعها حتى بداية التفتيش الفعلية . فعلى سبيل المثال ، يدع وقت بدء التفتيش بالضبط ، والذي يذكر عنه القليل في "النص المتجدد" ، فرصة كبيرة للخلاف . وفي نفس الوقت ، ستواجه الأمانة الفنية عددا كبيرا من المشكلات عند تشكيل فريق التفتيش إذا لم تكن تعلم في ذلك الوقت نوع وحجم الموقع الذي سيجري تفتيشه .

وخلال التدريب أُعطي للمراقب من الدولة الطالبة مهلة كبيرة لحضور الاجتماع الاعلامي السابق للتفتيش والاجتماع الخاص بعرض النتائج بصفة مراقب ولمشاهدة أنشطة فريق التفتيش وأفرقت الفرعية . وقد رثي فيما بعد أن المراقب كان سيكون في وضع جيد جدا لتقديم المشورة إلى سلطاته الوطنية حول الفعالية التي يجري بها التفتيش وعن نتائجه دون التدخل في التفتيش أو الحصول على معلومات حساسة .

وعلى العموم ، أظهر التدريب أنه يمكن في ظروف دخول منظم أن تحمي المعلومات الحساسة على نحو مناسب في هذا الموقع العسكري ، في ذات الوقت الذي يزود فيه فريق التفتيش بمعلومات كافية لاستخلاص نتائج يعول عليها بالنسبة لوجود الأسلحة الكيميائية . وكان من بين المشاكل ذات الصلة عدم مقدرة فريق التفتيش على فحص السجلات الطبية بسبب القوانين الكندية التي تحمي خصوصيات المريض . ورثي أنه ينبغي بحث هذه القضية باعتماد في مؤتمر نزع السلاح .

واتفقت كندا وهولندا على تحليل جميع العينات بعيدا عن الموقع في مختبرات معهد TNO في هولندا . وعلى الرغم من أن التحليل في مختبر حديث كامل التجهيز يتميز باعطاء نتائج اختبار يعول عليها جدا مع تخفيض حجم فريق التفتيش وكمية معداته في الوقت نفسه ، فإن التفتيش بعيدا عن الموقع يوجد مشكلة المحافظة على سلسلة الحراسة أثناء تخزين العينات ونقلها وتحليلها . وكما يعلمه خبراءنا من قبل ، يتعين مواصلة بحث هذا الأمر .

وعموما ، فإن عملية التفتيش الاختباري بالتحدي المشتركة بين كندا وهولندا كانت تجربة مرضية ومفيدة إلى حد ما . فقد أظهرت مرة أخرى أن الإجراءات المنصوص عليه في "النص المتجدد" حتى ذلك الوقت يوفر من حيث المبدأ ، رغم أنه لم يبلغ حد الكمال بعد ، إطارا ممتازا لتنفيذ هذه العمليات التفتيشية . فهي تحتوي الأدوات اللازمة للتيقن من أنه يمثل لاحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية المستقبلية . ولذلك

يجوز لي أن أشجع جميع الدول التي يحتمل أن تكون أطرافاً في الاتفاقية المستقبلية على أن تشارك في عمليات التفتيش الاختباري بالتحدي بغية مساعدتنا على مواصلة ضبط هذا الجانب من نظام التحقق من وجود الأسلحة الكيميائية .

ومن الممكن تناول بعض القضايا التي عيناها في تقريرنا عن عملية التفتيش الاختباري بالتحدي في اللجنة المخمصة وأفرقتها الفرعية ، في حين قد لا تحتاج قضايا أخرى إلى المعالجة إلا في مرحلة لاحقة . وهذا أمر ينبغي أن يناقشه خبراءنا الفنيون والقانونيون .

ولا ينبغي أن أدع هذه الفرصة تمر دون أن أشكر السلطات الكندية ، العسكرية منها والمدنية ، على تعاونها الرائع . وحيث أن التفتيش جرى في ألمانيا ، فإن تقديرنا موجه أيضاً ، بطبيعة الحال ، إلى السلطات الألمانية .

وأخيراً ، فإننا نتطلع إلى استكمال مفاوضاتنا هذا العام ، ونعتمد عليه . ولذلك فإننا نعتقد أنه ينبغي إنشاء اللجنة الجديدة المخمصة للأسلحة الكيميائية دون إبطاء . ويوفر "النص المتجدد" الذي قدمه للتو الرئيس السابق للجنة المخمصة للأسلحة الكيميائية أساساً ممتازاً لمواصلة بذل جهودنا ، إن لم يكن لمضاعفتها . ويرغب وفدي في أن يفتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديرنا واحترامنا للسفير هيلتنيوس وفريقه للخدمات البالغة القيمة التي قدموها للعملية التفاوضية الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . ونحن على ثقة بأن السفير باتسانوف سيسير على نفس المنوال .

الرئيسي: أشكر ممثل هولندا على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كندا ، السفير شانون .

السيد شانون (كندا): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس ، في المستهل ، بأن أهديكم تهانئاً على توليكم رئاسة هذا المؤتمر ، وأن أتمنى لكم كل النجاح ، واسمحوا لي أيضاً بأن أرحب بزملائنا السفراء الجدد الذين انضموا إلى صفوفنا؟

إن التقرير الذي نقدمه اليوم عن التفتيش الاختباري بالتحدي للأسلحة الكيميائية المشترك بين كندا وهولندا يتزامن مع أزمة دولية كبيرة . فالاهتمام العالمي مركّز على النزاع في الخليج الفارسي وعلى خطر احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى انتهاكاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . ويبرز شبح احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية أهمية عملنا ، في وقت سعينا إلى تخليص العالم من هذه الأسلحة التي تستخدم لتدمير شامل لا معنى له . وينبغي لنا أن نرد على هذا التحدي بجهد مضاعف .

لقد رحبت كندا في العام الماضي باقتراح هولندا بإجراء تفتيش مشترك ، وفي الواقع إنشاء فريق تفتيش شنائي الجنسية . وقد رأينا أن ذلك سيكون مثالا لكثير من خصائص فريق دولي يوفده المدير العام للأمانة الفنية المقترحة . وقد تعاوننا لأول مرة مع هولندا على إجراء تفتيش اختباري للأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وورد تقرير عن ذلك في الوثيقة CD/1030/Rev.1 وفي هذه المحاولة الأولى ، أجرى المسؤولون الكنديون تفتيشا "روتينيا" عمليا في مرفق كندي للمستحضرات الصيدلانية . وحضر التفتيش مراقب من وزارة الخارجية الهولندية . بيد أن الاندماج الكامل للمسؤولين من كلا البلدين في تنفيذ التفتيش الاختباري بالتحدي المشترك بين كندا وهولندا في قاعدة القوات الكندية في لاهر بألمانيا تجاوز ، بمفهوم متعدد الجنسيات ، تفتيشنا التدريبي الوطني السابق . وعند إجراء التفتيش الاختباري في الأراضي الألمانية ، كان لدينا سمة إضافية متعددة الجنسيات ، هي وجود مراقبين ألمان طوال التفتيش .

وأود أن استرعي انتباهكم إلى جانب آخر من هذا التفتيش وإجراءاته . فقد درب فريق المرافقة الكندي المجلس على استقبال عمليات تفتيش فيما يتعلق بمجموعة مختلفة تماما من التزامات المعاهدات ، ألا وهي تلك المتعلقة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وقد وجدنا أن إجراءات عمل فريق المرافقة ، وكذلك تلك المتعلقة بموظفي الموقع موضع التفتيش ، يمكن تعديلها دون صعوبة كبيرة لتلبية كثير من حاجات التفتيش بالتحدي على الأسلحة الكيميائية . وأود ، في اتجاه مماثل ، أن أشير إلى أن اعتبارات معينة أخذت في الحسبان وتم الاعراب عنها في البروتوكول المتعلق بالتفتيش والخاص بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا قد تشير اهتمام خبراءنا بينما نعمل على تحسين واستكمال البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش الوارد في "النص المتجدد" من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وما أشير إليه هو اشراف متبادل للأفكار بينما نحاول استنباط مجموعة من الإجراءات يمكن أن تنجح عمليا وليس إجراءات تبدو حسنة على الورق فحسب .

ولقد تناول زميلي الهولندي من قبل بصورة عارضة عنصر "الدخول المنظم" في عملية التفتيش الاختباري بالتحدي المشتركة في قاعدة القوات الكندية في لاهر . وأود أن أضيف نقطة تمييزية من وجهة نظر الدولة موضع التفتيش . فعلى الرغم من أن الحساسيات الأمنية العادية تنطبق على قاعدة القوات الكندية في لاهر كمطار عسكري عامل وحامية للقوات البرية ، كان يمكن على حد سواء أن يعي نهج "الدخول المنظم" المتبع مرافق ومعدات معينة بحاجات فريق التفتيش وأن يرضي الاهتمامات الأمنية للدولة موضع التفتيش . وكأمر جانبي ، أود أن أعرب هنا لزميلي الهولندي عن بالغ سرورنا وتقديرنا لأن الفرصة أتحت لنا للعمل على نحو وثيق إلى هذا الحد مع زملائنا

الهولنديين وأن نعلق على الكفاءة المهنية التي أظهرتها كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع طوال هذا التدريب .

ان وفدي يقدم لكم يا سيادة الرئيس في بدء العمل الموضوعي لدورة مؤتمر نزع السلاح هذه تأييدنا الكامل ونحن نسعى إلى عقد اتفاقية الاسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن والتي سترتب عليها التدمير الكامل لمخزونات الاسلحة الكيميائية والتخلص إلى الأبد من الخوف من احتمال استعمال هذه الاسلحة المرعبة مرة أخرى . لقد شهد هذا العام بروز التهديد باستعمال الاسلحة الكيميائية مرة أخرى ، ومهمتنا هي كفالة الا تنتهي السنة ومساءلة الحد من الاسلحة الكيميائية لا تزال بلا حل .

وانني لانتبه هذه الفرصة لاضيف أن وفدي سيوزع من خلال الامانة ، كما فعل في السنوات السابقة ، نسخا من أحدث ملخصات وافية للوثائق والبيانات المتملة بالاسلحة الكيميائية والمادرة أثناء دورة ١٩٩٠ .

الرئيسي: أشكر ممثل كندا على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين . هل يريد أي وفد آخر أن يتحدث في هذه المرحلة؟ لا أرى أحدا يريد ذلك .

وكما أعلنه في افتتاح هذه الجلسة العامة ، سأعلق الجلسة الآن لعقد اجتماع غير رسمي للنظر في الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر .

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٥ .

الرئيسي: تستأنف الجلسة العامة ٥٨٠ لمؤتمر نزع السلاح ونتيجة للاجتماع غير الرسمي الذي عقدناه لتونا ، أقترح أن نتخذ قرارا بشأن ٢٤ طلبا مقدما من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمالنا على أساس المذكرة المقدمة من الرئيس والتي عممتها الامانة اليوم بوصفها الوثيقة CD/WP.400 . وحيث انه لم يبد أي اعتراض في الاجتماع غير الرسمي ، أقترح أن نعتد الآن هذا المقرر . وقد تقرر ذلك .

الرئيسي: وأود أن أعلن ما يلي بخصوص المقرر الذي اتخذناه لتونا: كما هو معروف جيدا ، فإن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة متخصصة . وهو المحفل التفاوضي الوحيد العالمي المتعدد الاطراف بشأن نزع السلاح . وهناك تقليد لدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح يتمثل في التركيز في مناقشاتهم إلى حد كبير جدا على قضايا نزع

السلح المتناولة . وكان هذا هو الاسلوب العام المتبع أيضا بالنسبة للدول غير الاعضاء المدعوة للمشاركة . وقد قدم كثير من الدول غير الاعضاء مساهمات ذات قيمة عملية بارزة في أعمالنا المتعلقة بنزع السلاح . وإنني اعتقد - وأنا واثق من ذلك - من أن تلك الدول غير الاعضاء التي دعوناها للتو ستساهم بشكل ايجابي في المفاوضات وفيما يسبق المفاوضات ، حسب الحالة ، بشأن قضايا نزع السلاح اللاتي اختارتها . ومن المفهوم ، وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر وممارساته ، أن الدعوات التي ستوجه إلى الدول غير الاعضاء تتعلق بدورة ١٩٩١ . وغني عن القول أن أي عمل لا تستفيد منه مفاوضاتنا سيكون غير ملائم إلى أقصى حد . وفي الحقيقة ، ينبغي أن تساهم مشاركة الدول غير الاعضاء في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات نزع السلاح .

وقد أظهرت المفاوضات بشأن اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية تقدما مشجعا . وهذا هو من باب أولى الوقت المناسب لذلك نظرا لاننا شهدنا في الماضي القريب مقدار العذاب التي قد تسببه الاسلحة الكيميائية . فاسمحوا لي إذن أن أذكر جميع الوفود ، وفود الدول الاعضاء وكذلك وفود الدول الراغبة في الحصول على مركز الدول غير الاعضاء المشاركة ، بأن جميع الدول التي شاركت في مؤتمر باريس المعني بحظر الاسلحة الكيميائية قد أصدرت النداء التالي في بيانها الختامي: "فضلا عن هذا ، فإنها ، لكي تضمن أن يتحقق للاتفاقية طابعها العالمي الذي لا غنى عنه ، في أقرب وقت ممكن ، تناشد جميع الدول أن تصبح أطرافا فيها بمجرد إبرامها" . وفي هذا السياق ، أود الإشارة إلى أن جميع الدول البالغ عددها ٢٤ دولة غير أعضاء والتي وجهت رسائل إلينا قد أبدت رغبتها في أن تدعى للمشاركة في مفاوضاتنا بشأن حظر الاسلحة الكيميائية .

ليس لدينا أعمال أخرى ، ومن ثم فإنني سأرفع الجلسة العامة . وأود أن أذكركم بأنه وفقا لما اتفق عليه المؤتمر في جلسته العامة ٥٧٥ المعقودة في ٢١ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وكما هو مبين في برنامج عملنا لهذه الدورة ، فإننا سنعقد اعتبارا من الاسبوع المقبل جلسة عامة واحدة في الاسبوع ، يفضل أن تكون في أيام الخميس . وبما أن الامر كذلك ، فإن الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح ستعقد يوم الخميس ٧ شباط/فبراير في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠